

## The Contemporary Security Dilemma in Realist and Liberal Theories: A Comparative Study

Kamal Mostafa EL Gamom, University of Zawia, Faculty of political and Communication

المعضلة الامنية المعاصرة في التنظير الواقعي و الليبرالي: دراسة مقارنة

كمال مصطفى الفيتوري جموم

k.gamom@zu.edu.ly

### Abstract

*This study examines the security dilemma within realist and liberal frameworks, analyzing their key differences and commonalities in interpreting its nature and implications in the contemporary international system. Using a descriptive-analytical approach, the study highlights how the security dilemma, as conceptualized by John Herz and Robert Jervis, arises from uncertainty and fear in an anarchic international environment, driving states to enhance their security, which in turn escalates competition and potential conflict. While realism views this dilemma as an inevitable consequence of anarchy, liberalism argues that international institutions and cooperation can mitigate its effects. The study also explores contemporary cases, including U.S.-China tensions, NATO-Russia dynamics, and Middle Eastern conflicts, reaffirming the security dilemma's relevance in international relations.*

**Keywords:** Security dilemma, realism, liberalism, international security, anarchy, arms race, cooperation, conflict

### ملخص

تبحث هذه الدراسة في المعضلة الأمنية ضمن التنظير الواقعي والليبرالي، من خلال تحليل اختلافاتهما في تفسير طبيعتها وآليات التعامل معها في النظام الدولي المعاصر. تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المدخل التاريخي والمقارن لتتبع تطور المفهوم وتأثيره على العلاقات الدولية. تناقش الدراسة رؤية الواقعية، التي ترى أن الفوضى الدولية تفرض على الدول الاعتماد على القوة، مقابل الطرح الليبرالي الذي يؤكد دور المؤسسات الدولية والتعاون في الحد من المعضلة الأمنية. كما تستعرض تطبيقات المعضلة الأمنية في الأزمات الراهنة، مثل التوترات بين الولايات المتحدة والصين، وحلف الناتو وروسيا، والصراع في الشرق الأوسط، مؤكدة على استمرار أهميتها في تفسير العلاقات الدولية.

**الكلمات المفتاحية:** المعضلة الأمنية، الواقعية، الليبرالية، الأمن الدولي، الفوضى الدولية، سباق التسلح، التعاون الدولي، الصراع الدولي.

### مقدمة:

تترابط وتتداخل علاقات الدول و أطراف النظام الدولي فيما بينها، فتارة تتلاقى مصالحها و تارة أخرى تتعارض في بيئة تسودها الفوضى و التغيير المستمر في موازين القوى و التحالفات في ظل غياب سلطة عليا و حالة من الخوف و عدم اليقين من نوايا الآخرين، أن هذا التصور لما هو عليه النظام السياسي العالمي من فوضى و تغيير مستمر و عدم يقين و غياب سلطة مركزية، مكن مجموعة من الباحثين السياسيين على مختلف توجهاتهم الفكرية من أن يطوروا مفهوم المعضلة الأمنية كتصور و منهج لتحليل و فهم العديد من قضايا السياسة الدولية و التي تعني في ابسط معانيها كما يري كلا من John H. Herz و Robert Jervis أن جوهر المعضلة الامنية يكمن في عدم اليقين و الخوف من نوايا الاخرين في ظل الفوضى و الافتقار الى سلطة عليا، و أن محاولة الدول الهروب من المأزق الامني عن طريق تجميع المزيد من القوة يولد المزيد من المنافسة على زيادة قدراتها و قوتها لتعزيز أمنها و بالتالي تدخل الدول في حلقة مفرغة من الفعل و ردت الفعل و في بعض الحالات قد تتسبب المعضلة الامنية في الحرب.

انطلاقا من هذا المنظور تهدف هذه الدراسة الى فهم وتحليل ووصف طبيعة المعضلة الامنية الدولية المعاصرة في التنظر الواقعي والليبرالي؟

الاهمية: تكمن اهمية هذه الدراسة في فهم اوجه الاختلاف و الاتفاق بين العديد من المفكرين و الباحثين الواقعيين و الليبراليين، حول منظور المعضلة الامنية كأداة لتحليل و فهم و تفسير قضايا و ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة.

الإشكالية: هل هناك اتفاق بين الواقعية و الليبرالية حول طبيعة المعضلة الامنية في النظام الدولي المعاصر، و تفسيرها و آلية التعامل معها ؟

الفرضية: بيد ان هناك اتفاق بين الواقعية و الليبرالية حول محورية المعضلة الامنية كظاهرة تحكم البيئة الدولية المعاصرة و اختلافات حول الاسباب و النتائج و طرق التعامل معها ؟

المنهجية: تتبنى هذه الدراسة منهجية متعددة الأوجه حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمدخل التاريخي و المقارن كلما دعت الحاجة.

تقع الدراسة في ثلاثة محاور. المحور الاول يتناول الإطار المفاهيمي و النظري للمعضلة الامنية و يعالج المحور الثاني المعضلة الامنية بين المنظور الواقعي و الليبرالي اما المحور الثالث يبحث في المعضلة الامنية المعاصرة بالإضافة الى الخاتمة.

**أولا: الإطار المفاهيمي و النظري للمعضلة الامنية:**

المعضلة الامنية في ايسط معانيها تعني تحقيق أمن دولة ماء ينتج عنه انخفاض أمن دول أخرى أو مجموعة دول، وفي ظل عدم وجود حكومة أو سلطة مركزية عالمية تحتكر ( القوة و السلطة ) في بيئة دولية تسودها الفوضى و تناقض المصالح تجد الدول نفسها امام حالة من انعدام الامن و الخوف و عدم اليقين من نوايا الاخرين و بالتالي قد تدخل في ما يسمى ( الدوامة الأمنية ) عملية فعل وردة فعل و قد يؤدي ذلك على المدى الطويل الى الحرب كخيار أخير (Wival)، Anders 2011.

يتفق معظم الباحثين في الدراسات الامنية أن اول من استخدم و حاول تتطور مصطلح المعضلة الامنية كأداة لتحليل و فهم العديد من القضايا على الساحة الدولية، هم على التوالي John H. Herbert Butter Filed و Robert Jervis، Herz فمثلا يشير Filed في كتابه التاريخ و العلاقات الانسانية عام (1951) بأنه على الرغم من أن الدول ليس لديه نية لإلحاق الأذى بعضها البعض، الا انه و بسبب ما يسمى بالمأزق الامني قد تندفع الدول الى الحرب على الرغم من أن كلاهما حريص على تجنب الصراع وذلك بسبب الخوف و عدم اليقين بشأن نوايا الآخرين. (Nicholas J. Wheeler 2008)

كما يؤكد John H. Herz و Robert Jervis أن جوهر المعضلة الامنية يكمن في عدم اليقين و الخوف من نوايا الاخرين في ظل الفوضى و الافتقار الى سلطة عليا، و أن محاولة الدول الهروب من المأزق الامني عن طريق تجميع المزيد من القوة يولد المزيد من المنافسة على زيادة قدراتها و قوتها لتعزيز أمنها و بالتالي تدخل الدول في حلقة مفرغة من الفعل و ردت الفعل و في بعض الحالات قد تتسبب المعضلة الامنية في الحرب. (Anders 2011، Wival)

وهكذا منذ خمسينات القرن الماضي قام العديد من الباحثين بمحاولة تطوير و مراجعة و تطبيق مفهوم المعضلة الامنية لفهم و تحليل العديد من القضايا على الساحة الدولية، انطلاقا من عدة آراء مختلفة، و على رأسهم John Herz الذي يعتبر اول من استخدم و تطور مفهوم المعضلة الامنية خاصة في كتابه الواقعية السياسية و المثالية السياسية الصادر عام 1951، و الذي عاد و اكد في عام 2003 على انه " استنتج أن المشاكل الامنية و المعضلة الامنية لا تزال ذات اهمية من أي وقت مضى " كان ذلك عبر رسالة الكترونية ارسلها الى المؤتمر السنوي لرابطة الدراسات الدولية في بورتلاند التي نظمت حلقة نقاش بعنوان 50 عاما من المعضلة الامنية تكريما له. ( 2003 John Herz)

يؤكد هرتز ان فكرة المعضلة الامنية عنده انطلقت منذ اواخر الثلاثينات و اوائل الاربعينات من القرن الماضي من تحليل تاريخ ميزان القوى ووظيفته في نظام الدولة الحديثة، فمنذ اواخر الثلاثينات و اوائل الاربعينات من القرن الماضي طرح تساؤل كيف يمكن تفسير ظاهرة الحروب المستمرة، حتى عندما لا يكون هناك هدف واضح للغزو و الحرب، و يرى انه من الطبيعي ان تكون هناك حاجة الى القوة لمواجهة تهديد واضح من جانب قوى توسعية مثل اعتداءات هتلر و موسوليني، و لكنه لا يستطيع التوافق مع هانز مورجنتاو و آخرون بارجاع الاسباب الى العدوانية البشرية الفطرية، حيث كانت هناك حالات كثيرة كانت النزعة الدفاعية فيها هي الغالبة ( John 2003 ).(Herz)

يصف باري بوزان المعضلة الامنية على انها فكرة هيكلية تميل فيها محاولات المساعدة الذاتية التي تقوم بها الدول لرعاية احتياجاتها الامنية، بغض النظر عن النية، الى ان تؤدي الى زيادة انعدام الامن للأخرين حيث تفسر كل منها التدابير الخاصة بها على انها دفاعية و التدابير التي يتخذها الآخرون على انها تهديد محتمل.

يعتبر Tang من بين الباحثين الذين حاولوا تطوير مفهوم المعضلة حيث قدموا نموذج يوضح العلاقة السببية بين الفوضى و المعضلة الامنية في ظل التنافس من اجل تحقيق المصالح في بيئة الخوف و عدم اليقين و التي قد تؤدي الى ما يسمى دوامة الامن A spiral التي قد تنتج عنها حالة تكون فيها اطراف المعضلة اكثر قوة و لكن اقل امن وقد تقضى الى الحرب او التهديد بها (Shiping Tang 2009).

### ثانيا: المعضلة الامنية بين المنظور الواقعي والليبرالي:

يرى الليبرالية ان الطبيعة البشري خيرة و الناس قادرين على تبادل المنافع وان السلوك السيئ للإنسان ليس بسبب طباع الانسان الشريرة بل بسبب سوء المؤسسات و هيكلتها، وانه يمكن منع احتمال وقوع الحرب بالقضاء على الظروف الفوضوية من خلال الجهود الجماعية متعددة الاطراف من خلال مؤسسات المجتمع الدولي الديمقراطي، و ان تسوية المنازعات يفترض ان تتم في إطار القانون الدولي و من شأن الامن الجماعي ان يحل محل المساعدة الذاتية. (تيم دان 2016).

كما يؤكد النيوليبراليون على التعاون في إطار المؤسسات الدولية لتخفيف النتائج السلبية للمعضلة الامنية ويرى الليبراليون أن المؤسسات الديمقراطية تسهل السلام لأنها تخفف من معضلة الامن، في حين يعتقد البنائيون ان السعي الى تخفيف المعضلة الامنية هو أحد القنوات التي يتم من خلالها اعادة تشكيل هوية وطبيعة الفوضى في النظام الدولي. (Shiping Tang 2009)

بينما انقسما الواقعيين الجدد حول الوسيلة التي يتم من خلالها التعامل مع المعضلة الامنية هل هي تعاونية ام هي صراعية تنافسية، فيرى الواقعيين الهجوميين أن الدول تنجذب الى الصراع بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام السياسي الدولي وفي ظل هذا النظام الفوضوي تشعر جميع الدول بضرورة حماية نفسها، وبسبب الشعور بعدم الامن وانعدام الثقة وسوء التواصل والخوف، قد تجد الدول نفسها تنجذب الى الصراع بشكل لا إرادي وتصبح الحرب شيء حتمي و عقلائي كوسيلة لحماية وتحقيق المصلحة القومية.

في حين يرى الواقعيين الدفاعيين انه قد تدخل الدول في حالة ما يسمى بالتعايش مع المعضلة الامنية من خلال التعاون بين الدول بدلا من الصراع لتخفيف شدة التنافس بين اطراف المعضلة الامنية، فهناك من يرى ان العالم تحول من عالم الواقعية الهجومية الذي تكون فيه كل الدول عدوانية، الى عالم الواقعية الدفاعية الذي تكون فيه معظم الدول واقعية دفاعية، و يمكن توضيح مفهوم المعضلة الامنية الدفاعية على النحو التالي: في ظل حالة الفوضى، فإن دولتين من الدول الواقعية الدفاعية التي لا تتوي تهديد أمن بعضهما البعض و نتيجة لذلك، يميل كل منهما إلى الخوف من أن يكون الآخر أو قد يصبح عدوانيا معتديا، و لأن كلاهما يعتقد أن القوة هي وسيلة تحقيق الأمن، يسعى كلاهما إلى تجميع المزيد والمزيد من القوة.

و نظراً لأنه حتى القدرة الدفاعية في المقام الأول سوف تحتوي حتماً على بعض القدرة الهجومية، فإن من التدابير التي تم تبنيها من جانب واحد لتعزيز أمن أحد الأطراف يمكن أن تصبح تهديد، أو يُنظر إليها على أنها تهديد لأمن الجانب الآخر حتى لو كان الطرفان يرغبان فقط في الدفاع والحماية.

وبالتالي، من المحتمل أن يتخذ الجانب الآخر تدابير مضادة ضد تلك التدابير الدفاعية، وينتج عن التفاعل بين هذه التدابير والتدابير المضادة، تعزيز مخاوف وشكوك أطراف المعضلة بشأن نوايا بعضهم البعض، مما يؤدي إلى دورة مفرغة تتراكم فيها قوة كل طرف أكثر فأكثر دون أن يجعل من نفسه أكثر أمناً، وهكذا يمكن أن تؤدي هذه الدائرة المفرغة أيضاً إلى تعارض في مصالح أطراف المعضلة، قد ينتج عنها إما التهديد بالحرب أو اندلاع الحرب.

(Shiping Tang 2009)

و هكذا في إطار تطوير و فهم ديناميكيات المعضلة الامنية حاول بعض الباحثين تصنيف الواقع الدولي المعاصر الى أغلبية من الدول الواقعية الدفاعية وأقلية من الدول الواقعية الهجومية، و نتيجة لذلك فإن هناك احتمالية ان تدفع و حشبة ديناميكيات المعضلة الامنية دولتين واقعتين دفاعيتين، الى صراع فعلي لا يمكن استبعاده و هذا الامر يحتاج الى فهم دقيق لقواعد و نظم عمل المعضلة الامنية، و التي تتمثل اهم محدداتها في الجغرافيا و توزيع القوة و نظام التحالفات و التكنولوجيا العسكرية الدفاعية و الهجومية و هناك من يضيف العامل العرقي من حيث اختلاط المجموعات العرقية و امتداداتها، بالإضافة الى العوامل النفسية كالخوف الذي يعتبره الواقعيين رابط اساسي بين الفوضى و المعضلة الامنية و اخيراً طبيعة النظم السياسية الداخلية من حيث الأيدولوجيات و نوعية نظم الحكم ديمقراطية و غير ديمقراطية ( Shiping Tang 2009).

وانطلاقاً من السؤال المطروح هل يمكن الخروج من المعضلة الأمنية؟ صاغ جون هيرز هذا المفهوم في الأصل ليس لتذكير بحتمية المعضلة الأمنية، بل لتنبهه إلى عقم ما أسماه "الواقعية الساخرة" cynical realism بأن القوة هي التي تحدد فقط نتيجة العلاقات الدولية، وأشار إلى أن الفهم الواقعي للمعضلة الأمنية أمر ضروري، ولكن ستكون هناك حاجة إلى جرعة من المثالية من أجل إيجاد طريقة للخروج من الواقع القاتم، ومن هنا دعا إلى "الليبرالية الواقعية" (J.J. Suh2016).

بعد الحرب العالمية الأولى كان التوجه الى السلام مقرّوناً بالتوقعات الطوباوية المثالية الهادفة الى تحقيق حكومة عالمية، التي فشلت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، على الرغم من امكانية تحقيق الامن الجماعي في ظل عصبة الامم، و مرة أخرى و محاولة لتحسين تفاهم المعضلة الامنية مع انشاء الامم المتحدة و تحت قيادة الولايات المتحدة في عهد روزفلت سعت الامم المتحدة الى تطبيق الامن الجماعي مثلاً في الحفاظ على وجود كوريا الجنوبية، و لكن مرة أخرى تغيرت ظروف القوة في العالم و اصبح تقدم عمل الامم المتحدة مستحيل، حيث انقسم العالم بين قوتين عظميتين و حلت الثنائية القطبية محل التعددية القطبية و ادي تفاهم الصراع الايديولوجي بين الشرق و الغرب الى تفاهم الخوف و الشكوك المتبادلة في ظل وجود قوتان متساويتان الامر الذي جعل مبدأ الامن الجماعي لا يعمل، لان هناك افتراض باستخدام القوة من قبل قوة ساحقة ضد أخرى، لقد تزايدت المخاوف الامنية بسبب الاسلحة النووية و كان السؤال كيف يمكن التقليل من المعضلة الامنية في ذلك الوقت؟ (John H ،Herz2003).

الواقعيون الكلاسيكيون يرون بالاستعداد للحرب والتسلح، الامر الذي ادخل العالم في سباق التسلح وتطوير الاسلحة النووية، في حين يرى الاتجاه العقلاني أمكانية تحسين حالة الصراع والحد من المعضلة الأمنية لتجنب كارثة عالمية، هنا يقترح هرتز في كتابه السياسة الدولية في العصر الذري الصادر عام 1962، الاعتراف المتبادل بمجالات وحدود كل كتلة والاتفاق على عدم استخدام السلاح النووي لتحقيق المخاوف والشكوك.

هناك عدد من زعماء العالم فهموا هذه المشكلة واتبعوا سياسات حاولت التخفيف من التأثيرات الضارة الناجمة عن المعضلة الأمنية، فبعد أزمة الصواريخ الكوبية، على سبيل المثال، بذل الرئيس الأميركي كينيدي ورئيس الوزراء السوفييتي خروشوف جهوداً جادة وناجحة للحد من مخاطر المواجهات في المستقبل من خلال إنشاء الخط الساخن الشهير وبدء جهود جادة للحد من الأسلحة النووية. (Stephen M. Walt2022)

لقد ادرك الجميع في هذه المرحلة ان الردع المتبادل هو وحده القادر على منع حرب الدمار المتبادل، فمن يضرب اولاً يموت من الضربة الثانية، وبذلك انتج عامل الردع تسوية لأزمة الصواريخ الكوبية، و عقدت اتفاقيات بشأن الحد من الاسلحة النووية و حظر التجارب النووية و كذلك حظر انظمة الصواريخ الدفاعية التي كانت تهدد لتدمير عنصر الردع، و معاهدات منع الانتشار النووي باعتبارها ممارسات دفاعية تثير الشكوك و الخوف، و هكذا مع اقتراب نهاية الحرب الباردة اصبح من الممكن التخفيف او الحد من المعضلة الامنية، و كان هذا التوجه متأثراً بفرضيات الواقعيون الجدد الدفاعيون المتأثر بمقولات الليبراليون.

### ثالثاً: المعضلة الامنية المعاصرة:

بعد تفكيك الكتلة السوفيتية في عام 1998 و ظهور نظام متعدد الاقطاب الذي تقوده الولايات المتحدة كأقوى وحدة دولية والتي اصبحت في ظل غياب عدو ملحوظ قادرة على الشعور بالأمان وفي وضع يمكنها من تخفيف المخاوف الامنية للوحدات الاخرى في المجتمع الدولي، ومن خلال العمل بالتعاون مع الولايات المتحدة والامم المتحدة لمصلحة السلام بدأ بزوغ النظام العالمي الجديد، لقد كان هذا الوضع المرتقب كما يفترضه الليبراليين.

غير انه في الواقع لم تكن الدول مستعدة لتفكير والتصرف بطريقة مغايرة لتلك الطرق التقليدية المتمثلة في العدوات والتحالفات، حيث تم حل الصراعات من خلال القوة والتهديد باستخدام القوة، فبدلاً من التوجه الى السلام على نطاق واسع بعد عام 1989 واصلت الدول السير في طريق تأكيد عالم الفوضى والسعي الى تعظيم قوتها من خلال التوجهات التالية:

- 1- واصلت العديد من الدول التسلح بميزانيات ضخمة مما ادى الى تزايد المخاوف الامنية في كل مكان.
- 2- تطور تجارة الاسلحة خاصة في دول العالم الثالث
- 3- استمرار التحالفات بل و امتددت، مثل منظمة حلف شمال الاطلسي، التي أصبحت غير ضرورية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تحرك الحلف شرقاً الامر الذي ادى الى تفاقم المعضلة الامنية التي تواجهها روسيا.
- 4- بدلاً من دعم واستخدام الأمم المتحدة في تسوية الصراعات بالطرق السلمية، تخل عنها أعضائها خاصة الولايات المتحدة عندما توقفت عن دفع رسوم عضويتها الامر الذي ادخل المنظمة الى حافة الافلاس.

- 5- تعطيل مقترح بناء قوة رد سريع تكون تحت سيطرة متعددة الاطراف بهدف التدخل الجماعي لمنع أو وقف الاعمال العدائية كما حدث في البلقان، او في رواندا، لوقف الابادة الجماعية، حيث منعت الامم المتحدة من اتخاذ اجراءات جماعية.
- 6- ظهور غير مسبوق لقوى نووية إضافية، مثل الهند وباكستان.
- 7- أتهم ونبذ أنظمة على انها (أنظمة مارقة) في كثير من الاحيان دون وجود دليل على انها تشكل تهديدا مباشرا للأخرين. (John Herz 2003).

وعلى الرغم من ذلك كان هناك توجه في هذه المرحلة يرى امكانية إدارة العلاقات الدولية من خلال الدبلوماسية والاتفاقيات والمعاهدات او الاحكام الصادرة عن المحاكم الدولية او الوساطة، مثلا عندما دخلت ادارة الرئيس الامريكي اوباما في تفاوض مع ايران حول الملف النووي، و رأت فيه خطوة أولى لمنع إيران من استكمال طريقها نحو التمكن من صنع السلاح النووي، و فتحت الطريق الى امكانية تحسين العلاقات مع مرور الوقت (Stephen M. Walt 2022)، لكن مرة اخرى يغلب التوجه الواقعي المتطرف او ما اطلق عليه هرتز بالدارونية الاجتماعية الدولية International Social Darwinism حيث يرى ان التوجه الايديولوجي للبيت الابيض و البنتاغون جعل هدف سياسة القوة العظيمة الامريكية تقوم على تأمين هيمنتها العالمية من خلال الحفاظ على تفوق استراتيجي لا جدال فيه، من خلال:

- 1- زيادة حجم ميزانيات الاسلحة
- 2- انتاج اسلحة جديدة بما في ذلك أنواع جديدة من الاسلحة النووية
- 3- مبدأ الضربة الوقائية او الاستباقية، الذي يعطي الحق في استخدام القوة في الدفاع عن النفس كلما دعت حماية المصلحة الوطنية الى ذلك، حتى لو تعارض مع مبادئ القانون الدولي. (John Herz 2003).
- 4- الدخول في تحالفات استراتيجية عسكرية دفاعية، كتحالف THAAD بين سيول وواشنطن عام 2016 وهو نظام دفاع صاروخي امريكي متقدم في كوريا الجنوبية، (Debalina Ghoshal 2022) نتج عنه سلسلة من الاحتجاجات و اجراءات مضادة و قلق من جانب الشمال الكوري، وكذلك الصين و روسيا، و دفع سباق التسلح في شمال شرق آسيا الى مستوى أعلى و خطير غير مسبوق الامر الذي ادخل الدول المعنية في دوامة المعضلة الامنية، التي تعني أن الإجراءات التي تتخذها دولة ما لجعل نفسها أكثر أماناً، مثل بناء الأسلحة، ووضع القوات العسكرية في حالة تأهب، وتشكيل تحالفات جديدة تجعل الدول الأخرى تشعر بأنها أقل أماناً وتدفعها إلى الرد بالمثل، والنتيجة هي دوامة متصاعدة من العداء لا تترك أياً من الطرفين في وضع أفضل من ذي قبل.

بعد احداث 11 سبتمبر حدثت زيادة هائلة في المعضلة الامنية التي تواجهها الدول و التي اصبحت أهدافا محتملة تحت عنوان "الحرب على الارهاب" التي هي حرب دائما في كل زمان و مكان، من المؤكد أن الهجمات الارهابية واسعت النطاق مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر تزيد من المخاوف الامنية و تتطلب اجراءات لمكافحة الجريمة، لكنها تحولت الى حروب ضد أعداء من غير الدول موجودين في كل مكان في العالم و السماح لضحايا الجرائم الارهابية مثل الولايات المتحدة باستخدام القوة او المشاركة باستخدامها ضد الدول المشتبه في إيوائها للإرهابيين أو مساعدتهم، الامر الذي وضع هذه الدول في معضلة امنية و زاد من تفاقمها، حيث اصبحت هذه الدول

اهدافا محتملة تحت عنوان الحرب على الارهاب، التي و كما يرى هرتز لا تنتهي الا اذا تمت معالجة أسبابها المتمثلة في البؤس و الفقر في العالم الثالث الذي لا يمكن التغلب عليه الا من خلال خطط تنموية واسعة النطاق من جانب الدول الغنية و هذا يتطلب تخفيض ميزانيتها العسكرية لصالح مشاريع التنمية في دول العالم الثالث (2003 John Herz).

لقد اكدت التطورات المعاصرة على الساحة الدولية اليوم على منطق المعضلة الامنية، حيث اعلان حلف شمال الأطلسي انه تحالف دفاعي بحت، و ليس لديه أي خطط عدوانية ضد روسيا، وقد تكون هذه التأكيدات صحيحة من الناحية الواقعية، لكن المعضلة الأمنية تفسر السبب وراء عدم قبول روسيا لهذه التأكيدات على محمل الجد، وربما يكون لديها أسباب وجيهة تجعلها تنظر إلى توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً باعتباره تهديداً.

حيث أن منطق المعضلة يفسر ان انضمام اعضاء جدد الى حلف شمال الأطلسي مثل ألبانيا و كرواتيا في 2009 و الجبل الاسود 2017، يمنحهم الشعور بأنهم سيصبحون اكثر أمنا، في حين تنظر روسيا الى هذا الامر على انه تهديداً لأمنها و بالتالي قامت بردت فعل تعتبر تهديداً لأمن الحلف الاطلسي و الدول المنظمة، عندما استولت على شبه جزيرة القرم و غزت أوكرانيا (Stephen M. Walt2022)

و هناك قضايا اخرى يمكن ان تفسرها فرضيات المعضلة الامنية، على راسها العلاقة المتضاربة بين إيران من جهة والولايات المتحدة و أهم حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من جهة اخرى، حيث يعتقد المسؤولون الأميركيون أن فرض عقوبات قاسية على إيران، و تهديدها بتغيير النظام، وشن هجمات إلكترونية ضد بنيتها التحتية النووية، و المساعدة في تنظيم تحالفات إقليمية ضدها، من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة و شركائها في المنطقة أكثر أمنا، من جانب اخر تعتقد إسرائيل أن اغتيال العلماء الإيرانيين يعزز أمنها، و تعتقد المملكة العربية السعودية أن التدخل في اليمن يجعل الرياض أكثر أمناً.

وهكذا ووفقا لمنظور المعضلة وتفسيراتها من الطبيعي ان ترى إيران هذه الإجراءات على أنها تهديداً، وترد بطريقتها الخاصة، حيث قامت بعدة إجراءات ترى انها تعزز امنها و تمكثها من مواجهة التهديد مثل دعم حزب الله، و دعم الحوثيين في اليمن، وشن هجمات على منشآت و شحنات النفط، و الأهم من ذلك كله، تطوير القوى الكامنة أي القدرة على بناء رادع نووي خاص بها، ولكن هذه الاستجابات التي يمكن التنبؤ بها لا تؤدي إلا إلى تعزيز مخاوف جيرانها و تجعلهم يشعرون بقدر أقل من الأمان مرة أخرى، الأمر الذي يزيد من تفاقم الدوامة ويزيد من خطر الحرب. (Stephen M. Walt2022)

نفس الديناميكية تعمل فيها العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين حيث تنظر الصين إلى موقع النفوذ الإقليمي الذي تتمتع به أميركا منذ فترة طويلة في اسيا، وخاصة انشاءها لشبكة من القواعد العسكرية، و وجودها البحري و الجوي على انه تهديداً محتملاً، ومع ازدياد ثرواتها استخدمت بكين، بعضاً من تلك الثروة لبناء قوات عسكرية يمكنها تحدي الموقف الأمريكي، ففي السنوات الأخيرة سعت الصين إلى تغيير الوضع الراهن في العديد من المجالات، الامر الذي جعل بعض جيران الصين أقل أمناً، وقد استجابوا لذلك من خلال التقارب السياسي، و تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة، و بناء قواتهم العسكرية الخاصة.



سباق التسلح: يقول هرتز انه من الطبيعي ان تكون هناك حاجة للقوة عندما يكون هناك تهديد واضح من جانب قوى توسعية، و تصبح التدابير الأمنية لطرف ماء تهديد محتمل لطرف اخر يستوجب اجراءات دفاعية و العكس، وهذا الامر يتجسد اليوم في الصراع بين النزعة التوسعية للولايات المتحدة و النزعة الدفاعية للصين، و نزعة الحفاظ على الهيبة و تأمين الجوار الاقليمي الروسي، الذي ينتج دولا أكثر قوة و لكن أقل أمنا من منطلق منطق المعضلة الامنية الواقعية الدفاعية.

تسعى الصين الى تطوير جيل جديد من الغواصات النووية الصينية لنشرها في مناطق نفوذها في المحيطين الهندي و الهادئ، فالصين لها حضور قوى في مجال تطوير القوة البحرية، كما سعت الصين الى تطوير أجهزة الاستشعار القادرة على كشف مواقع الغواصات الامريكية المتميزة بالقدرة على التخفي و الحركة السريعة الهادئة و التي يطلق عليها أسم (غواصات الشبح). لقد أصبح تطور القوات البحرية الصينية، وخاصة في مجال الغواصات و أجهزة الاستشعار الكاشفة للغواصات، يشكل مصدر اهتمام متزايد لدى الباحثين وصناع القرار الأمريكيين، الذين يعتبرون هذا التطور تهديداً محتملاً للأمن القومي الأمريكي ومصالحها الاستراتيجية في منطقتي المحيط الهادئ و الهندي. وفقاً لتقرير خدمة أبحاث الكونغرس (2022)، تمتلك الصين حالياً واحدة من أكبر الأساطيل البحرية في العالم، حيث يصل عدد سفنها القتالية إلى حوالي 355 سفينة، مع توقعات بأن يصل العدد إلى 400 سفينة بحلول عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الصين على تحديث أسطولها من الغواصات، الذي يضم حوالي 60 غواصة من فئات مختلفة، بما في ذلك الغواصات النووية الهجومية (SSN) و الباليستية (SSBN)، مما يعزز من قدراتها الردعية (Congressional Research Service، 2022).

تقرير وزارة الدفاع الأمريكية (2022) يؤكد أن الصين تعمل على تطوير تقنيات متقدمة لاكتشاف الغواصات، مثل أنظمة السونار المتطورة والطائرات بدون طيار المخصصة للكشف عن الغواصات. كما تشير الدراسات الأكاديمية، مثل تلك المنشورة في مجلة (International Security) (2022)، إلى أن الصين تعزز وجودها في المناطق الاستراتيجية، مثل بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، من خلال إنشاء قواعد بحرية وتوسيع نفوذها. هذه الجهود تعكس التزام الصين بتوسيع قوتها العسكرية البحرية والردعية في هذه المناطق الحيوية (International Security) (2022).

من جهة أخرى، تشير تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) إلى أن الصين زادت من إنفاقها العسكري بنسبة 7.2% في عام 2022، مع تخصيص جزء كبير منه لتحديث القوات البحرية. هذا التطور السريع يشكل تحدياً للولايات المتحدة، التي تعمل بدورها على تطوير تقنيات مضادة للغواصات لمواجهة التهديدات الصينية المتزايدة (SIPRI، CSIS، 2022).

لقد اعتمدت الولايات المتحدة على استراتيجية الشراكة ودعم الحلفاء مثل بريطانيا وأستراليا، من حيث تبادل الخبرات والدعم بالقطع البحرية الأمريكية. كما أن هناك تحالفاً وتعاوناً عسكرياً أمريكياً مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في المجال البحري، وهو ما تراه الصين تحالفاً خطيراً يهدد أمنها (Reuters، 2022).

في نفس الاتجاه، وفي ظل سباق التسلح المعاصر الذي يشكل عبئاً على ميزانيات بعض الدول وكسبيل لمواجهة الكلفة، تذهب بعض الدول إلى تعاون جماعي يهدف إلى تطوير أسلحة هجومية مثل برنامج متعدد الجنسيات الذي شاركت فيه كلا من اليابان وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والسويد لتطوير طائرات مقاتلة من الجيل

السادس تتمتع بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مقابل طائرات الجيل الخامس F-35 الأمريكية و J-20 الصينية و (BBC News MMU التركية)، (2022).

في المقابل، وفي رد حاسم، أمر الرئيس الصيني شي جينبينغ بتحديث القوات المسلحة الصينية بشكل كامل بحلول 2035، قائلاً إن قوات بلاده يجب أن تصبح قوة عسكرية "متفوقة عالمياً" وقادرة على خوض الحروب وتحقيق النصر فيها بحلول 2049 (Xinhua)، (2022).

في كل هذه الحالات كانت الجهود التي يبذلها كل جانب للتعامل مع ما يعتبره مشكلة أمنية محتملة مجرد تعزيز للمخاوف الأمنية لدى الطرف الآخر، وبالتالي إثارة استجابة تعمل على تعزيز المخاوف الأصلية لدى الطرف الآخر، وينظر كل جانب إلى ما يفعله باعتباره رد فعل دفاعياً بحثاً على سلوك الجانب الآخر، ويصبح تحديد، من بدأ هذا السلوك؟ مستحيلاً فعلياً. (Stephen M. Walt 2022)

في المقابل هناك سياسات حاولت التخفيف من التأثيرات الناجمة عن المعضلة الأمنية، فمثلا سعت إدارة أوباما الى التفاوض حول الملف النووي مع إيران، والذي رأت فيه خطوة أولى لمنع سعي إيران للحصول على القنبلة النووية وفتحت إمكانية تحسين العلاقات مع مرور الوقت، ولكن لاحقاً تخلت إدارة ترامب عن هذا الخيار، كما ان القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما بعدم إرسال أسلحة إلى أوكرانيا بعد استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم في عام 2014، كان نابعا من أدرك ادارة الرئيس أوباما أن إرسال أسلحة هجومية إلى أوكرانيا قد يؤدي إلى تفاقم المخاوف الروسية وبالتالي استفزازها وقد تدخل المنطقة في حرب أوسع نطاقاً.

و هذا ما حدث بعد أن كثفت إدارتا ترامب وبايدن تدفق الأسلحة الغربية إلى كييف، حيث أدى ذلك الى زيادة المخاوف الروسية ودفع بوتين إلى إطلاق عملية غير قانونية ومكلفة، نتج عنها حرب وقائية طويلة الأمد، وحتى لو كان من المنطقي مساعدة أوكرانيا على تحسين قدرتها على الدفاع عن نفسها، فإن القيام بذلك دون القيام بأرسال تلميحات الى موسكو جعل من الحرب أكثر احتمالاً. (Stephen M. Walt 2022)

لقد استنتج هرتز و هو اول من استعمال مفهوم المعضلة و حاول تطويره انه منذ نصف قرن كان يبحث عن نهج للتغلب على التطرف في سياسات القوة من خلال ما أسماه " الليبرالية الواقعية" او المثالية غير الطوباوية و يرى ان هذا امر صعب في ظل نظام الفوضى الدولية، لكنه يتفاعل بما حققه اعضاء الاتحاد الاوربي، من نجاح في تثبيت الثقة و التعاون فيما بينهم بحيث اصبحت امكانية حدوث حرب بينهم امر يصعب تصوره، و كذلك ازدياد الوعي و ادراك خطورة التهديد النووي و الإيكولوجي قد يدفع القوى الكبرى الى التعاون و بالتالي التخفيف من المعضلة الامنية. (John Herz 2003).

كما يؤكد ستيفن والت ان المعضلة الأمنية هي في واقع الأمر معضلة، ما دامت الدول غير قادرة على ضمان أمنها من خلال نزع سلاحها من جانب واحد أو تقديم تنازلات متكررة لخصومها، وحتى لو كان انعدام الأمن المتبادل يكمن في جوهر معظم العلاقات العدائية، فإن التنازلات التي قلبت الميزان لصالح أحد الطرفين قد تدفعه إلى التصرف بعدوانية، على أمل الحصول على ميزة لا يمكن التغلب عليها وتأمين نفسه إلى الأبد، ومن المؤسف أنه لا توجد حلول سريعة أو سهلة أو موثوقة بنسبة 100% لنقاط الضعف الكامنة في الفوضى، و لكن على الحكومات ان تسعى الى تخفيف المعضلة من خلال إزالة الشكوك و المخاوف و سوء الفهم و هي مسائل في صلب

المعضلة الامنية ( Stephen M. Walt2022)، وهكذا يظل الجدل المستمر بين التوجهات الليبرالية الجديدة و التوجهات الواقعية الجديدة الدفاعية هو السمة الغالبة في تفسير و مواجهة المعضلة الامنية المعاصرة المتأثرة بالمغيرات التي حدثت بعد الحرب الباردة، على الرغم من غلبت التوجه الواقعي الدفاعي الذي كان ظاهرة في سلوك الدول و القوى المتنافسة في ظل الفوضى و الشك و عدم اليقين.

### الخاتمة

لقد كانت المعضلة الامنية في الاساس واقعية كلاسيكية تحركها الفطرة و النزعة و الفطرة البشرية الأنانية، التي تغديها حالة الشك و عدم اليقين بين اطراف المعضلة، و ان القوة هي الوسيلة لمواجهتها، كان هذا الاساس النظري للمعضلة و كان المنطق السائد في تفسير اسباب و نتائجها، غير انه و امام حيرت المفكرين حول مسألة استمرار الحروب حتى عندما لا يكون هناك هدف واضح لها، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الاولى، جعل بعض الباحثين و على راسهم جون هيرز يرجعون مسألة المعضلة الى ما اسمه الفوضى الدولية و ليست النزعة البشرية، حيث ان الفوضى ينتج عنها الشك و عدم اليقين في نوبا الاخرين و بالتالي يسعى كل طرف لاتخاذ تدابير و اجراءات ذات نزعة دفاعية، تعطي شعور لطرف الاخر بأنها تشكل تهديدا له، وهكذا تدخل الاطراف في دوامة المعضلة الامنية.

وامام فرضية حتمية المعضلة، كان السؤال المطروح كيف يمكن التخفيف منها؟ الليبراليون يرون أنه يمكن منع احتمال وقوع الحرب بالقضاء على الظروف الفوضوية من خلال الجهود الجماعية متعددة الاطراف من خلال مؤسسات المجتمع الدولي الديمقراطية، و من شأن الامن الجماعي و الاعتماد المتبادل ان يحل محل المساعدة الذاتية، و يخفف من المعضلة الامنية، لقد ساد هذا التوجه بعد الحرب العالمية الاولى و مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تأكدت اطروحات الواقعيون بحتمية المعضلة الامنية و التي مصدرها الفوضى الدولية و ان مواجهتها تتطلب بناء و استخدام القوة، و كان الاختلاف بين الواقعيين الهجوميين و الدفاعيين حول مسألة التعامل مع المعضلة هل هي تعاونية تخفف من حدة المعضلة ام تنافسية صراعية قد تفاقمها، غير ان النتيجة كانت متقاربة في كلتا الحالتين، تزداد المعضلة تفاقما و حتمية، وهذا أثبتته التطورات و المتغيرات التي حدثت عبر تاريخ العلاقات الدولية، بما فيها تطورات القضايا الدولية المعاصرة مثل الصراع و التنافس بين الحلف الاطلسي و روسيا و العلاقة بين الصين و الولايات المتحدة، على الرغم من أن هناك توجهات و سياسات ذات توجه ليبرالي متأثر بالواقعية الجديدة الدفاعية، يرى امكانية التعاون في ظل المعضلة لتخفيفها.

وهكذا تظل مسألة المعضلة الامنية منظارا مهم في فهم و تفسير الاحداث الدولية المعاصرة، و هي لازالت قائمة مادامت الدول غير قادرة على ضمان و تحقيق أمنها.

المراجع:

- 1- BBC News. (2022, February 15). *International collaboration on sixth-generation fighter jets*. BBC News.
- 2- Center for Strategic and International Studies (CSIS). (2022). *China's defense capabilities and strategies in the Indo-Pacific*. Washington, D.C.
- 3- Congressional Research Service. (2022). *China's naval modernization: Implications for U.S. defense policy*. Washington, D.C.
- 4- Dunne, T., Kurki, M., & Smith, S. (Eds.). (2016). *International relations theories: Discipline and diversity* (4th Ed.). Oxford University Press, 154.
- 5- Ghoshal, D. (2022, July 6). *South Korea and the THAAD dilemma*. Defense.info. <https://defense.info/re-shaping-defense-security/2022/06/south-korea-and-the-thaad-dilemma>
- 6- Herz, J. H. (2003). The security dilemma in international relations: Background and present problems. *International Relations*, 17(4), 411-416.
- 7- International Security. (2022). *China's military expansion in the Indo-Pacific*. *International Security Journal*, 47(3), 115-140.
- 8- Reuters. (2022, January 12). *U.S.-Japan naval cooperation and the China threat*. Reuters.
- 9- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (2022). *Military expenditure and arms trade in China*. Stockholm.
- 10- Suh, J. J. (2017, April 24). *Missile defense and the security dilemma THAAD, Japan's "Proactive Peace," and the global arms race*. Nagasaki University. [https://www.recna.nagasaki-u.ac.jp/recna/bd/files/S2\\_Suh\\_Paper.pdf](https://www.recna.nagasaki-u.ac.jp/recna/bd/files/S2_Suh_Paper.pdf).
- 11- Tang, S. (2009). The security dilemma: A conceptual analysis. *Security Studies*, 18(3), 587-623.
- 12- U.S. Department of Defense. (2022). *Annual report on China's military power*. Washington, D.C.
- 13- Wheeler, N. J. (2008). "To put oneself into the other fellow's place John Herz, the security dilemma and the nuclear age. *International Relations*, 22(4), 493-509.
- 14- Wivel, A. (2011). Security dilemma. *International Encyclopedia of Political Science*, 7, 2389-2391.
- 15- Walt, S. M. (2022, July 26). *Does anyone still understand the security dilemma?* Foreign Policy. <https://foreignpolicy.com/2022/07/26/misperception-security-dilemma-ir-theory-russia-ukraine/>
- 16- Xinhua. (2022, March 10). *Xi Jinping orders full modernization of Chinese military by 2035*. Xinhua News.